

المتداول قال ابو نصر بلغة متجاوزين الى حقيقة كل ما يتفق  
علم الكلام فيها عن ذلك بعينه فقلنا لا بد من قدر  
يتكلم في الكلام فما كان بينهما في عندنا ينبغي ان يتفق وكل  
واحد من كان الطير على رأسه مخافة ان ينزل وان لم يتكلم  
اليوم وكل واحد يريد ان يزل صاحبه والاروان بكلمة حقارة  
ومن اراد ان يكلم صاحبه فقد كفر قيل ان يكلم صاحبه و  
غيره الى القيت الحافظ وهو كان بسيرة متقدما في الزمان  
على الغيبة الى القيت قال من اشتغل بالكلام محي اسمه  
العلماء وعزى الى ح قال يكره النوض في الكلام ما لم يقع شبهة  
فاذا وقعت شبهة وجبت ازالة ما كمن يكون عكاش طي  
البحر غيبة انه لا يوقع نفسه في البرهان وقع وجب علينا  
اخراجها انتهى القول فادناه فرض كفاية لكن لا ينبغي ان يعلموا  
يتعلم الاطلاق ركن منديتها مجزاة والا يخاف عليه كميل الى المدا  
التي تطلبه واما الثاني فمضى كمن ابى وعز ابن عتبس رضي الله  
عنه في قولنا اقتبس علماء من النجوم اقتبس شعبة من  
السحر زاد ما زاد وقال في الخلاصة وتعلم علم النجوم قوله  
ما يعلم به موافقة الصلوة او القبله لا بأس به والزيادة

اعلم ان الكلام في الحقيقة  
والعلم في الحقيقة والحق في الحقيقة  
وقولنا ان العلم في الحقيقة  
سنة في الحقيقة والحق في الحقيقة  
ان العلم في الحقيقة والحق في الحقيقة  
قال في الحقيقة والحق في الحقيقة  
على ما في الحقيقة والحق في الحقيقة

وعلى ذلك ان العلم في الحقيقة  
العلم في الحقيقة والحق في الحقيقة  
قال في الحقيقة والحق في الحقيقة  
الكلام في الحقيقة والحق في الحقيقة  
العلم في الحقيقة والحق في الحقيقة  
قال في الحقيقة والحق في الحقيقة  
العلم في الحقيقة والحق في الحقيقة  
قال في الحقيقة والحق في الحقيقة  
العلم في الحقيقة والحق في الحقيقة

بما علم انتهى وفيه يستبان العارفين ولو تعلم علم النجوم  
مقدار ما يعرف به الحق فلا بأس به ولا يزيد عليه  
لذا تعلم مقدار ما يعرف به القبلة وامر الحق انتهى  
وفي تعليم المتعلم وعلم النجوم بمنزلة المصنف فقلنا حرام  
بلا زيادة ولا ينفع والهرب من قضاء الله تعالى وقدره  
غير ممكن انتهى **اقول** فماتوا الحرام من علم النجوم ما يتعلق  
بالاصحاح كقولهم اذ وقع كسوف او خسوف او زلزلة  
او نحوها في زمان كذا سيقع كذا واما معرفة القبلة  
والمواقيت فيحصل بالعلم المسمى بالهداية فلا يمانه  
شروط اداء الصلوة لزم معرفتها بالتحري والامارات  
وهذا العلم من جملة اسباب التحري والمعرفة تجاز الاستفحال  
به واما ان يجب فلا اذلا اخصار له كسباب فيه ولا يلزم  
اليقين فيها بل يكفي الظن وان يجتنب جواز القوة  
حدس وخيال وجد كغيره فلا يقع التكليف به لكل احد  
اولا يكلف الله نفس الاوكسها وايضا يحتاج معرفة  
القبلة للمعرفة من كل بلد وطوله ولا يمكن انما الاستفحال  
من لم يعرفه قبله فلا يجوز حب العمل وانما سائر المصالح

Copyrighted by King Fahd University